لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين ناقشت بحضور السفير الفلسطيني في لبنان ومديرة الأونروا في لبنان، الخطة الوطنية لحوكمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الأربعاء 11 تشرين الثاني 2026



عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين لقاءً، عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2026/11/11، برئاسة رئيس اللجنه النائب فادي علامة وحضور النواب السادة: ابراهيم الموسوي، علي عسيران، علي عمار، ميشال الدويهي، ناصر جابر، جميل السيد، عدنان طرابلسي وفراس حمدان.

كما حضر اللقاء:
- السفير الفلسطيني محمد الأسعد.
- رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السفير رامز دمشقية.
- مديرة الأونروا في لبنان الدكتورة دوروثي كلاوس.
- مدير عام الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات فاتن يونس.
- مدير الشؤون السياسية والقنصلية في وزارة الخارجية والمغتربين السفير ابراهيم عساف.
- ممثل وزارة الدفاع المقدم الركن ماهر بشارة.
- ممثل الامن العام العقيد هشام الصلح.
- عن وزارة الداخلية والبلديات الرئد رواد طعمة.
- ممثل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي المقدم عباس عساف.
- رئيسه دائرة الشؤون القانونيه والتنسيق في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني دانيالا سعود.
- العميد سهيل خورية مستشار رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.
- المستشار القانونى والسياسي للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني علي مراد.
- بنان غانم المستشارة السياسية في السفارة الفلسطينية.
- المستشارة الإعلامية للجنة الحوار الوطني اللبناني الفلسطيني صبحية نجار

وذلك لمناقشة الخطة الوطنية لحوكمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

إثر اللقاء ، قال النائب فادي علامة:
"اليوم في لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين إستضفنا السفير رامز دمشقية وسفير دولة فلسطين في لبنان ومديرة وكالة "الأونروا" في لبنان، إضافة إلى ممثلين عن وزارة الخارجية والدفاع والداخلية والنواب. وكان الهدف من اللقاء، هو الغطلاع على الخطة الوطنية لحوكمة المخيمات الفلسطينية في لبنان والتي تم إطلاقها منذ حوالي الأسبوعين في السرايا الحكومية".

أضاف: "وهذا موضوع يعني كل اللبنانيين، وكان لا بد أن نطلق دراسته والنقاش فيه وسيكون ضمن مسار طويل، واللجنة تأمل أنه خلال ستة أشهر، أن تكون معالم الخطة قد اتضحت والخطة تناولت سبعة محاور تنفيذية، محور له علاقة بالسلاح والمظاهر المسلحة

والأمن والدفاع ومحور له علاقة بالقضاء والسيادة القانونية ومحور له علاقة بإدارة المخيمات ومحور يتعلق بالمسح الإقتصادي والإجتماعي وآخر بالرعاية الدولية والدعم الدولي لمسار الموضوع ومحور له علاقة بالمشاركة المجتمعية".

وأوضح النائب علامة أنه "تم شرح الإطار العام للخطة وهي خطة طموحة. وكانت هناك اكثر من ملاحظة عند النواب حول حق العودة، أي الشق السياسي للإخوة اللاجئين ومسار هذه الخطة وتنفيذها".

وختم: "أخذنا بالملاحظات والسفير والحضور أخذوا بالملاحظات. وسيكون هناك مسار طويل لها في فترة معينة. ونأمل ان تصل إلى نتيجة. وكان هناك مطلب من النواب ان يكون هناك توصية من اللجنة ونعرضها امام الهيئة العامة للنقاش. وهذا ما سنقوم به ونأمل ان تحصل لقاءات ثانية وزيارة لبعض المخيمات سننسقها مع الدكتورة كلاوس".